صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 08/74
للنشر الفوري
٧ إبريل ٢٠٠٨

ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، يشيد بالعلامة الفارقة التي تمثلها موافقة المجلس التنفيذي على إطار الدخل والإنفاق الجديد للصندوق

أشاد السيد دومينيك ستراوس-كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي، بما قرره المجلس التنفيذي اليوم بشأن اقتراح إطار جديد وقابل للاستمرار يعتمد عليه الصندوق في دخله وإنفاقه، واصفا هذا القرار بأنه "موافقة تمثل علامة فارقة سوف تضع الصندوق على مسار مالي ثابت، وتسمح بتحديث هيكله وعملياته."

وقال السيد ستراوس-كان "لقد قمنا بعملية اختيار صعبة وإن كانت ضرورية لسد قصور الدخل المتوقع ولإرساء موارد الصندوق على أساس قابل للاستمرار، وسوف يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة تركيز الصندوق ورفع كفاءته وتعزيز فعالية تكاليفه في تلبية احتياجات بلداننا الأعضاء."

وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في مناقشة بشأن الدخل والإنفاق على تعديل نموذج دخل الصندوق من نموذج يعتمد على الإقراض بصفة أساسية إلى نموذج يعتمد على مصادر متنوعة لتوليد الدخل. وفي نفس الوقت، نظر المجلس في الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٩-٢٠١١، والتي تتضمن تخفيضات كبيرة في الإنفاق، وأقر الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٩ (١ مايو ٢٠٠٨-٣٠ إبريل ٢٠٠٩). ويتوقع الصندوق أن تؤدي هذه التدابير خلال بضع سنوات إلى سد الفجوة المتوقعة بين الدخل والإنفاق والتي تعادل ٤٠٠ مليون دولار أمريكي.

وفي هذا الصدد، قال السيد ستراوس-كان "لقد اتخذ أعضاء الصندوق اليوم خطوة جوهرية سوف تمكن الصندوق من أن يظل مؤسسة مستقلة ديناميكية عالية المهارة تُيسر التعاون والعمل العالمي لضمان الاستقرار المالي والرخاء للجميع. فعقب القرار الذي اتخذ مؤخرا بإجراء إصلاح شامل في هيكل الحصص والأصوات،

تأتي هذه الموافقة كخطوة أساسية أخرى نحو استكمال عملية إصلاح الصندوق وزيادة تركيزه على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية."

وأضاف سيادته "إن أعضاء الصندوق أثبتوا التزامهم بتعزيز مصداقيته ورفع مستوى كفاءته. وقد اتفقنا على إلغاء نموذج الدخل المتقادم غير القابل للاستمرار واعتماد نموذج حديث يمكن التنبؤ به بسهولة أكبر على غرار الوضع في المؤسسات المالية الأخرى. وقد اتفقنا أيضا على ميزانية مقترحة للمدى المتوسط تتضمن تخفيضات حادة في الإنفاق بمقدار ١٠٠ مليون دولار على مدار السنوات الثلاثة القادمة."

وسوف يتعين اتخاذ إجراء تشريعي في معظم البلدان الأعضاء لتنفيذ العناصر الأساسية في نموذج الدخل المقترح ـ لا سيما اقتراح تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لمنحه صلاحيات أوسع في الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الحصول على موافقة الكونغرس الأمريكي قبل أن يصوت المدير التنفيذي الممثل للولايات المتحدة لصالح مبيعات الذهب. وقد أثنى السيد ستراوس-كان على "التزام المديرين التنفيذيين بالسعي للحصول على موافقة عاجلة من هيئاتهم التشريعية حتى يتسنى وضع هذه العناصر المهمة التي يتألف منها نموذج الدخل الجديد في حيز التنفيذ."

أهم العناصر في نموذج الدخل الجديد:

- سيتم إلغاء نموذج الدخل الحالي غير القابل للاستمرار وتطبيق نموذج يقوم على مصادر دخل أكبر وأكثر تنوعا تتوافق مع وظائف الصندوق المتعددة. ويمكن أن يحقق النموذج الجديد في حال الموافقة عليه دخلا إضافيا مقداره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي خلال بضع سنوات.

- سيتم إنشاء صندوق وقف تودع فيه الأرباح التي تتحقق من بيع جزء محدود من حيازات الذهب لدى الصندوق قدرها ٤٠٣,٣ طنا متريا. وسوف تتم مبيعات الذهب على أساس من الشفافية في وجود ضمانات قوية للتأكد من أنها لن تكون إضافة إلى المبيعات الرسمية ولتجنب أي مخاطر تهدد باضطراب الأسواق.

- سيُمنح الصندوق صلاحية أوسع للاستثمار بغية تعزيز متوسط العائد المتوقع على استثماراته وتمكينه من تطويع استراتيجيته الاستثمارية بمرور الوقت. ومن المنتظر أن تعكس سياسات استثمار موارد الصندوق

طبيعة الأموال العامة المزمع استثمارها وتشتمل على ضمانات وقائية للتأكد من أن توسيع الصلاحيات الاستثمارية لن ينشئ تصورات بتضارب المصالح.

- في السنة المالية التي يعتمد فيها الصندوق قرار التصريح بمبيعات الذهب سوف يُستأنَف التقليد المتبع منذ فترة طويلة والذي يقضي بتعويض ميزانية الصندوق عن تكلفة إدارة الصندوق الاستئماني الذي يتيح القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل ـ أي الصندوق الاستئماني المشترك بين "تسهيل النمو والحد من الفقر" و"تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". ولن يؤثر استرداد هذه التكلفة على قدرة الصندوق على تقديم التمويل الميسر للبلدان منخفضة الدخل.

أهم العناصر في ميزانية الصندوق متوسطة الأجل:

- هناك خمسة أهداف تركز عليها الخطة الاستراتيجية التي تعد حجر الأساس في ميزانية الصندوق: تعزيز الرقابة متعددة الأطراف، وزيادة تركيز الرقابة الثنائية، وتوجيه التركيز في عمل الصندوق على البلدان منخفضة الدخل، وترشيد بناء القدرات، وتحديث الصندوق. وتدور استراتيجية الميزانية حول إعادة تشكيل المؤسسة حتى تحقق نتائج أكثر تركيزا بتكاليف أكثر فعالية.

- تتضمن الميزانية الإدارية المقترحة تخفيضات في الإنفاق مقدارها ١٠٠ مليون دولار أمريكي في السنوات المالية ٢٠٠٩-٢٠١١. ومع الوفورات المرصودة بالفعل في خطة الميزانية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١١ بمقدار ٢٧ مليون دولار أمريكي، سوف ينخفض صافي المصروفات الإدارية الحقيقية بحوالي ١٤% ليبلغ ٧٩٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١١ بعد أن بلغ ٩٢٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨.

- وحتى مع هذه التخفيضات الحادة في الإنفاق، تسمح الميزانية بزيادة في مستوى الموارد المخصصة للرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف عن طريق تحويل الموارد من المهام غير الأساسية إلى المهام الأساسية في عمل الصندوق.